میراث شهاب
سال بیست و سوم، شماره دوم، تابستان ۱۳۹۶
شماره پیاپی ۸۸، صفحات ۱۵۹- ۱۸۲

رسالة فی تحقیق التسمیة و التحمید للسـیّد نعمة الله الجزائری(۱۱۱۲ه)

تحقیق: محمد لطف‌زاده*

چکیده

این گفتار، متن «رسالة فی تحقیق التسمیة و التحمید» نوشته سید نعمت‌الله جزائری(متوفی ۱۱۱۲ ه) را در بردارد که پس از معرّفی نسخه‌های خطی کتاب آمده است. این رساله، با اشاره به مطالب عبدالنبی جزائری(متوفی ۱۰۲۱ ه) دربارهٔ دو جملهٔ بسم الله الرحمن الرحیم(تسمیه) و الحمدلله رب العالمین(تحمید) نوشته شده و نگارنده نکاتی بر مطالب او افزوده است. تفاوت بین حمد و شکر، معنی حرف باء در بسم‌الله، معنای لام در الحمد، برخی از مطالب این رساله است.

کلید واژه: جزائری، سید نعمةالله(متوفی ۱۱۱۲ ه)؛ رسالة فی تحقیق التسمیة و التمحید(کتاب)؛ جزائری، عبدالنبی(متوفی ۱۰۲۱ ه)؛ تسمیه – معنی؛ تحمید – معنی؛ حمد و شکر – معنی؛ بسم الله – معنی حرف باء؛ الحمد – معنی حرف لام.

*. پژوهشگر حوزوی تراجم و مخطوطات.

المقدمه

من علماء الشيعة الذين برزوا في الميادين العلميّة والعمليّة والإجتماعيّة المحدّث الجليل والفقيه المحقّق العارف بأساليب الأحاديث والأخبار السيّد نعمة الله الجزائريّ رحمه الله.

ولد السيّد الجزائريّ سنة ۱۰۵۰هـ في قرية الصباغيّة من أرض الجزائر قرب البصرة، ولازالت القرية تُعرف بهذا الاسم إلى يومنا هذا، وتوفّي ليلة ۲۳ شوّال سنة ۱۱۱۲بعد سنتين من وفاة أستاذه العلّامة المجلسيّ (ت ۱۱۱۰ه)، وكان عمره الشريف ۶۲ سنة، ودفن في «جايدرفيلي» وتسمّى اليوم «پل دختر»، ومرقده اليوم معروفٌ يُزار ويُتبرّك به. وكان مزاره الشريف مع كَثرة المراجعين له وقضاء الحوائج عنده في خربة متروكة، إلى أن وفّق الله تعالى العلّامة السيّد طيّب الجزائريّ رحمه الله بتجديد بنائه، فشمّر الباع لهذا المقصد الكثير العناء مع بُعد مقره عنه، فبُني على الجدار القديم الحجريّ الدائر حول المرقد بناية عالية وقبّة عالية، وأخرجت القبّة الأولى المخروبة من جوفها، فحصل بعد ذلك رحبة واسعة، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين والموالين خير جزاء المحسنين. وإن شاء الله تعالى نتعرّض في مجال آخر بشكل مفصّل لترجمة السيّد الجزائريّ رحمه الله.

وأمّا هذه الرسالة التي بين أيديكم ـ هي من مؤلفاته ـ وكما تُقرأ من عنوانها حاوية لتحقيق فوائد جليلة في تحقيق التسمية والتحميد كما صرّح المؤلّف في مقدّمتها. وقد قمت بتحقيقها على نسختين، واحدة بخطّ حفيده السيّد أحمد الإمام الجزائريّ رحمه الله المعروف بـ(السيّد آقا)، وأخرى سيأتي ذكرها.

النسخ المعتمدة:

وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين؛

الأولى: محفوظة في مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، الرقم(۳/۳۷۷۸)، كتبها السيّد أحمد بن الحسين بن محمّد بن الحسين بن عبدالكريم الموسويّ الجزائريّ بتاريخ ۷ شهر ربيع‌الآخر سنة ۱۳۴۱ه ، العناوين والعلائم فيها كتبت بالشنجرف وعليها حواشٍ قليلة، وختم الناسخ مربّع: «مالكه أحمد بن الحسين بن محمّد بن الحسين بن عبدالكريم بن محمّد جواد بن عبدالله بن نورالدين بن نعمت‌الله الموسويّ الجزائريّ الشوشتريّ النجفيّ»، وكذا جاء سجع الختم في عبارة التملّك ولم أوردها خوف الاطالة، وهي في سبع ورقات، وعدد أسطرها(۱۷)، وعلى النسخة ختم مربّع: «وقف على مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام العامّة من مالكه: يوسف عبدالله شهيب

الحارس»، وبيضويّ: «مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام العامّة، المخطوطات، العدد: ٣٧٧٨، النجف الأشرف: ١٣٧٤هـ ، [وبخطٍّ حديث:] التاريخ: ١٤٠١/٦/١١هـ»، و مستطيل: «دارالمخطوطات العراقيّة حيازة المخطوطات: ٥٢٢٠٥»، ومستطيل: «مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام العامّة المخطوطات».

وقد رمزنا لها بالرمز: «أ».

الثانية: نسخة موجودة في مكتبة السيّد المرعشيّ النجفيّ رحمه الله، الرقم (١٥١٥٥/ ٢)، كتبها الحاجّ محمّد الشوشتريّ بتاريخ شوال سنة ١٢٧٨هـ ، العناوين والعلائم فيها كتبت بالشنجرف، عليها حواشٍ كثيرة نُقلت من كتاب *نهاية التقريب في شرح التهذيب* للشيخ عبدالنبيّ الجزائريّ (ت ١٠٢١ هـ)، والحواشي بإمضاء: «منه طاب مرقده»، و«منه طاب ثراه»، و«منه نوّر الله مرقده»، و«منه رحمه الله»، و«منه قدّس الله روحه»، و«منه نوّر الله ضريحه»، و«منه قدّس سرّه»، و«منه عطّر الله مرقده»، وهي في خمس ورقات، وعدد أسطرها (١٥)، وعلى النسخة ختم المكتبة.

وقد رمزنا لها بالرمز: «ب».

منهج التحقيق

وقد التزمت في ضبط نصّ الرسالة وتصحيحها وتحقيق مسائلها والتعليق عليها حسب المنهج الآتي:

١. تحرير النصّ وفق القواعد الإملائيّة المعاصرة.

٢. تصحيح ما وقع في الرسالة من تصحيف أو خطأ أو سقط، ونحو ذلك.

٣. تخريج الشواهد القرآنيّة.

٤. توثيق الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب بالطرق العلميّة المتعارف عليها في هذا المجال.

٥. نسبت ما أمكنني نسبته من الآراء والأقوال التي لم‌يعزها المؤلّف إلى أصحابها، أو عزاها إلى بعضهم، أو صدرها بـ«قيل» ونحو ذلك.

٦. ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة، وإثبات مصادر ذلك.

شكر وتقدير:

وأخيراً من واجبي أن أذكر كلّ من أخذ بيدي بهذا الطريق وكلّ من آزرني بتحقيق هذه الرسالة خاصّة وهم كلّ من:

١. إدارة مكتبة أميرالمؤمنين عليه السلام العامّة في النجف الأشرف، وبالخصوص الأستاذ حسين جهاد الحسانيّ.

۲. إدارة مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف، وبالخصوص مديرها الأستاذ مجيد الشيخ عبدالهادي حموزي.

۳. إدارة مكتبة آيةالله العظمى السيّد المرعشيّ النجفيّ في قم المقدّسة، وبالخصوص مديرها الفاضل السيّد محمود المرعشيّ.

۴. إدارة مجلّة *ميراث شهاب*، وبالخصوص فضيلة الشيخ أبوالفضل حافظيان.

۵. الأستاذ المحقّق أحمد عليّ مجيد الحلّيّ لمراجعته العلميّة للعمل وإرشاداته.

فلهم منّي جزيل الشكر بما قدّموا وأسأل الله أن يوفّقهم لخدمة طلبة العلم وكفى بهذا الدعاء خيرا.

الخاتمة:

هذا وقد بذلت وسعي وجهدي في تحقيق هذه الرسالة وإيصالها إلى يد الفضلاء والطلاب، فأرجو من أهل الفن والتحقيق أن يغفروا زلّات هذا المصرّح بعدم الكمال، وينبّهوني على خطأي فإنّ كبوة الجواد معلومة، وهم أهل الكرم والجود.

محمّد لطف زاده

النجف الأشرف/ جوار الروضة العلويّة المقدّسة

ليلة الغدير (ليلة مبايعة المولى أميرالمؤمنين عليه السلام)

۱۸ ذي الحجّة سنة ۱۴۳۸

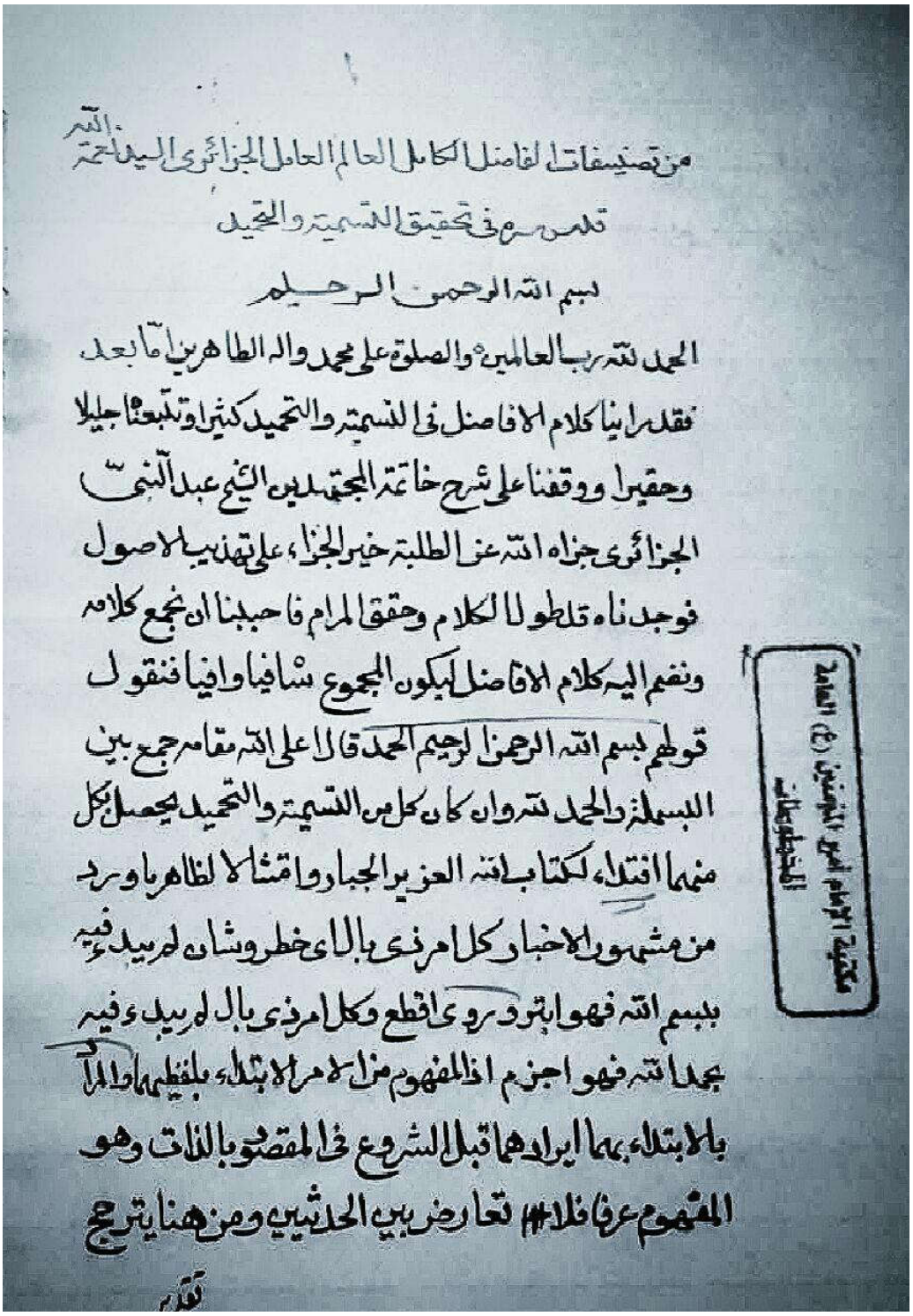

من تصنیفات الفاضل الکامل العالم العامل الجزائری السید نعمة الله
تلمیذ فی تحقیق التسمیة والتحمید

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین والصلوة علی محمد واله الطاهرین اما بعد
فقد رایتا کلام الافاضل فی التسمیة والتحمید کثیرا وتتبعنا جلیلا
وحقیرا ووقفنا علی شرح خاتمة المجتهدین الشیخ عبد النبی
الجزائری جزاه الله عن الطلبة خیر الجزاء علی تهذیب الاصول
فوجدناه قلیلا لکلام وحقق المرام فاحببنا ان نجمع کلامه
ونضم الیه کلام الافاضل لیکون المجموع شافیا وافیا فنقول
قولهم بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله علی الله مقام جمع بین
البسملة والحمد لله وان کان کل من التسمیة والتحمید یحصل بکل
منهما افتتاح لکتاب الله العزیز الجبار واتمثالا لاظاهر ما ورد
من مشهور الاخبار کل امر ذی بال لم یبدء فیه
ببسم الله فهو ابتر وروی اقطع وکل امر ذی بال لم یبدء فیه
بحمد الله فهو اجزم اذ المفهوم من الامر الابتداء بلفظهما والمراد
بالابتداء بهما ایرادهما قبل الشروع فی المقصود بالذات وهو
المفهوم عرفا فلا تعارض بین الحدیثین ومن هنا یترجح

تقدیم

صورة الصفحة الأولى من نسخة«أ».

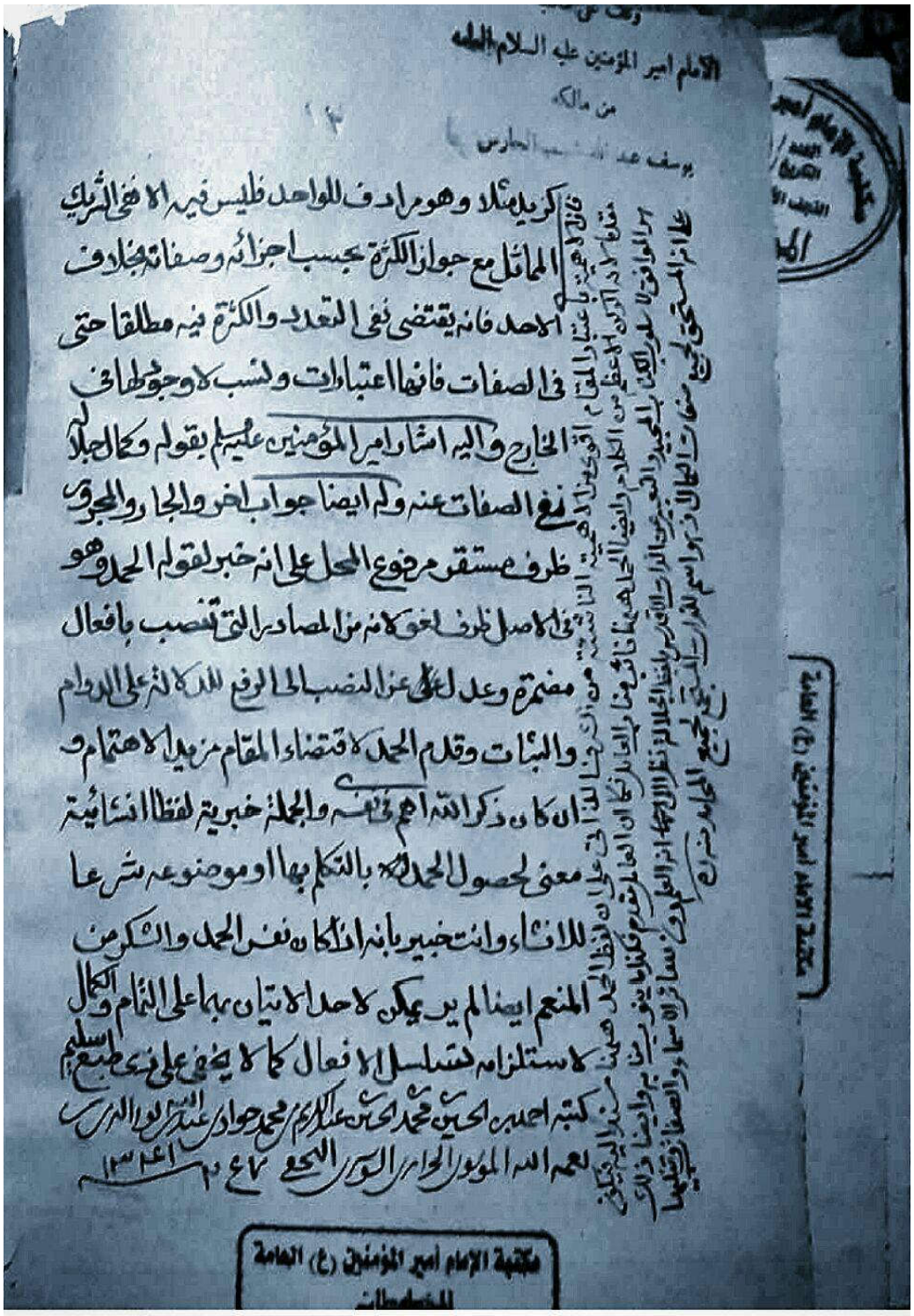

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة«أ».

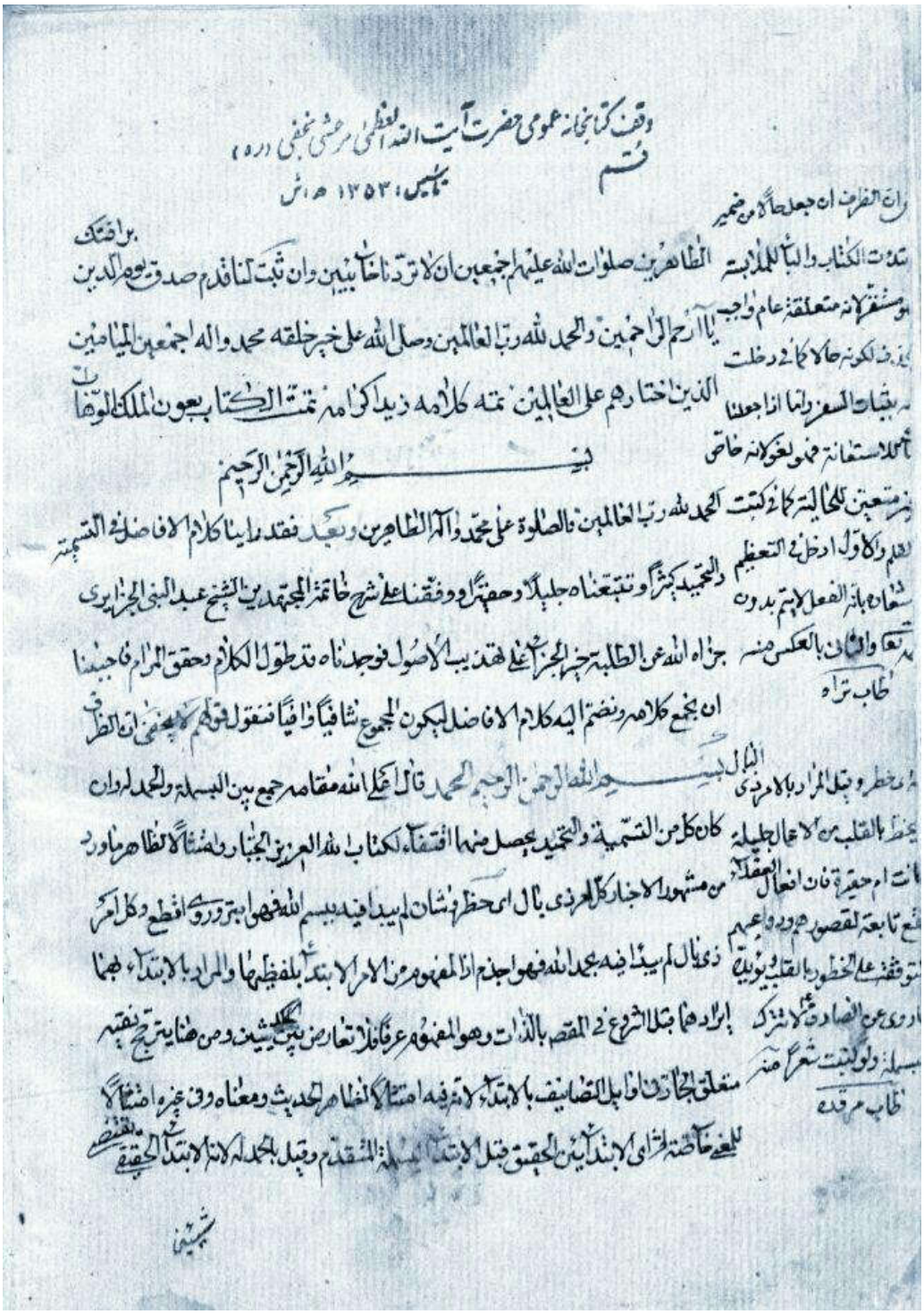
وقف کتابخانه عمومی حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی (ره)
قم

صورة الصفحة الأولى من نسخة«ب».

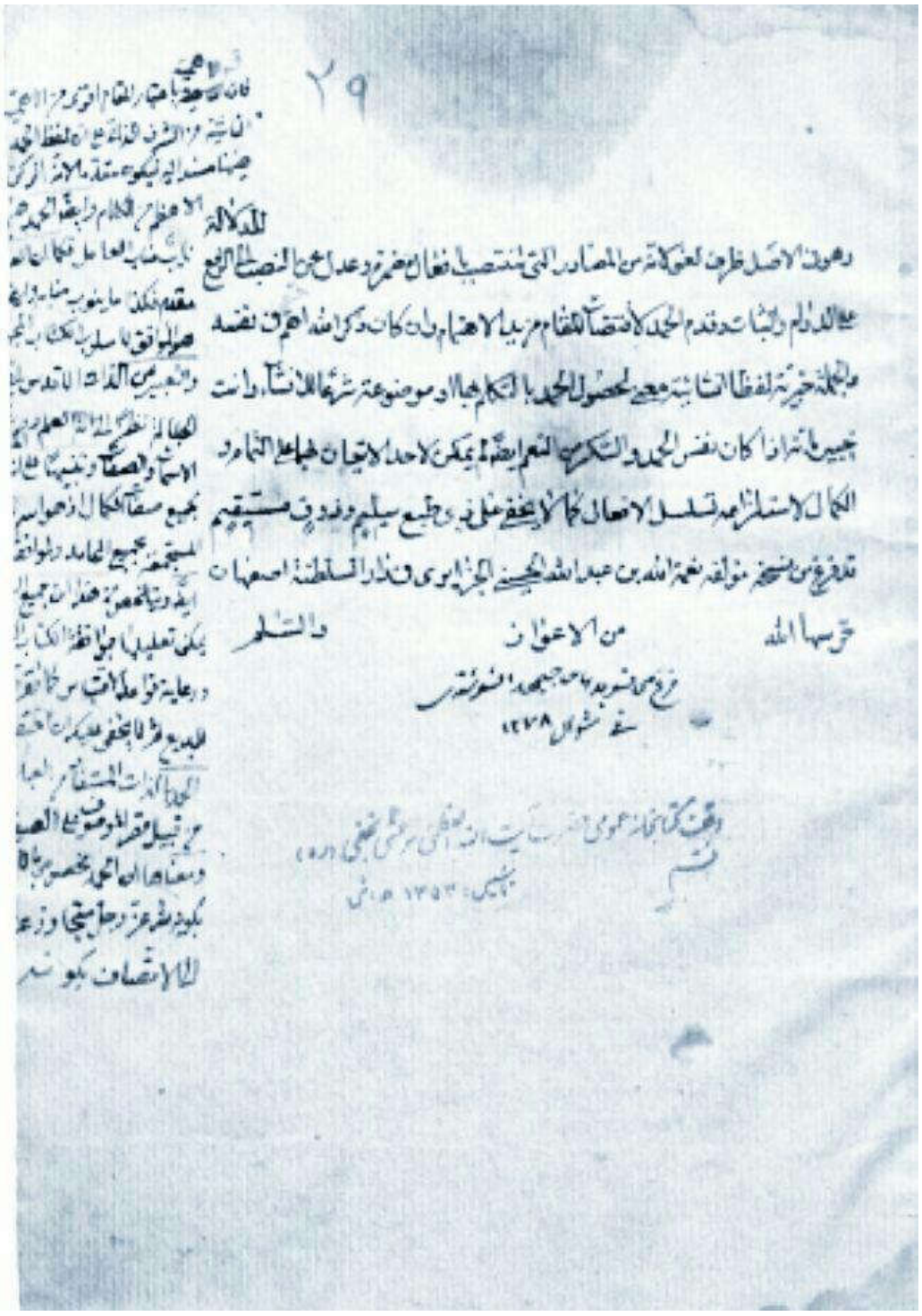

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة«ب».

من تصنيفات الفاضل الكامل العالم العامل الجزائريّ السيّد نعمة الله ﷺ
في تحقيق التسمية والتحميد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة على محمّد وآله الطاهرين؛

أمّا بعد: فقد رأينا كلام الأفاضل في التسمية والتحميد كثيراً وتتبّعناه جليلاً وحقيراً[١]، ووقفنا[٢]على شرح خاتمة المجتهدين الشيخ عبد النبيّ الجزائريّ[٣]ـ جزاه الله عن الطلبة خير الجزاء ـ على *تهذيب الأصول*[٤]فوجدناه قد طوّل الكلام وحقّق المرام؛ فأحببنا أن نجمع كلامه ونضمّ إليه كلام الأفاضل ليكون المجموع شافياً وافياً فنقول:

قولهم: (بسم[٥]الله الرحمن الرحيم، الحمد).

قال ـ أعلى الله مقامه ـ: جمع بين «البَسْمَلَة» و«الحمدلة» ـ وإن كان كلّ من التسمية والتحميد يحصل بكلّ منهما ـ اقتداءاً[٦]لكتاب الله العزيز الجبّار وامتثالاً لظاهر ما ورد من

---

١. الحقير: الصغير.

٢. فى «ب»: (ووفّقنا).

٣. عبد النبىّ بن سعد الدين الأسدىّ الجزائرىّ النجفىّ الحائرىّ.
قال الحرّ العاملىّ: «كان عالماً محقّقاً جليلاً، له كتب» ثمّ عدّها.
وممّا قاله شيخنا العلّامة: «صاحب *حاوي الأقوال في معرفة الرجال*، وهو أوّل كتاب رتّب فيه الرجال على أربعة أقسام؛
الصحيح، الموثّق، الحسن، الضعيف ...تاريخ وفاته المنقول عن البهائىّ: يوم الخميس ١٨ جُمادى الأولى ١٠٢١هـ فى قرية بين أصفهان وشيراز، وقبره الآن فى شيراز. أسند إليه النورىّ فى *المستدرك*، والمرعشىّ فى *الإجازة الكبيرة* : ٣٣٢، والجزائرىّ فى *الإجازة الكبيرة* : ٨.
من آثاره:
حاوي الأقوال في معرفة الرجال: طبع بتحقيق مؤسّسة الهداية لإحياء التراث بقم، في أربعة أجزاء، سنة ١٤١٨هـ.
المبسوط في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: طبع بتقديم علىّ الخاقانىّ، ضمن منشورات المطبعة الحيدريّة – النجف، سنة ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م [وقد طبعه فى مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام فى مشهد المقدّسة بتحقيق الشيخ قيس العطّار]، *فهرس التراث* ٨٣٥:١ .

٤. الموسوم بـ«نهاية التقريب فى شرح التهذيب»، لاحظ: *دنا* ١٠: ٨٦٧؛ *فنخا* ٣٣: ٨٩٠.

٥. فى هامش «ب»: (لا يخفى أنّ الظرف إن جُعل حالاً من الضمير ابتدأ الكتاب، والباء للملابسة فهو مستقرٌّ؛ لأنّ متعلّقه عامّ واجب الحذف لكونه حالاً كما فى «دخلتُ عليه بثياب السفر»، وأمّا إذا جعلنا الباء للاستعانة فهو لغوٌ؛ لأنّه خاصّ غير متعيّن للحاليّة كما فى «كتبت بالقلم»، والأوّل أدخل فى التعظيم لإشعاره بأنّ الفعل لا يتمّ بدون اسمه تعالى، والثانى بالعكس، منه طاب ثراه).

٦. فى «ب»: (اقتفاءاً).

مشهور الأخبار: «كلّ أمر ذي بال» أي خطر وشأن[۱] «لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر».[۲] وروي: «أقطع»[۳] و«كلّ أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم»[٤] إذ المفهوم من الأمر الابتداء بلفظيهما.

والمراد بالابتداء بهما: إيرادهما قبل الشروع في المقصود بالذات وهو المفهوم عرفاً؛ فلاتعارض بين الحديثين، ومن هنا يترجّح تقدير متعلّق الجارّ في أوائل التصانيف بالابتداء؛ لأنّ فيه امتثالاً لظاهر الحديث، ومعناه: وفي غيره امتثالاً للمعنى خاصّة ثمّ أي الابتداء[٥] بالحقيقيّ قبل الابتداء بالبسملة للتقدّم[٦] وقيل: بالحمدلة؛ لأنّ الابتداء الحقيقيّ يقتضي شيئين التقدّم والمقارنة وهما حاصلان فيها لا في الأخرى، انتهى.[۷]

وقد قيل: إنّ الجار مع متعلّقه ـ وهوالتيمن ـ حال من الحامد الدالّ عليه لفظ «الحمد» والحال في معنى الظرف فأمكن تقديمه على المصدر كالظرف مع أنّ الحال ههنا في

---

۱. فى هامش «ب»: (أى خطر، وقيل: المراد بالأمر ذى البال ما يخطر بالقلب من الأعمال جليلةً كانت أو حقيرةً؛ فإنّ أفعال العقلاء تقع تابعة لقصورهم ودواعيهم المتوقّفة على الخطور بالقلب، ويؤيّده ما روى عن الصادق عليه السلام: «لا تترك البسملة ولو كتبت شعراً»، منه طاب مرقده). [*الكافي* ۲: ٦۷۲، باب بدون العنوان من كتاب العشرة، ح ۱. وفيه: «لا تدع (بسم الله الرحمن الرحيم) وإن كان بعده شعر].

۲. *تفسير أبي الفتوح الرازيّ* ۱: ۲۹.

۳. *الجامع الصغير* ۲: ۲۷۷ / ٦۲۸٤ .

٤. فى «أ»: (أجزم)، *وسائل الشيعة* ٤: ۱۱۹٤ / ٤ – نقلاً عن *تفسير الإمام العسكريّ* عليه السلام – وفيه: «لا يذكر بسم‌الله فيه فهو أبتر».

و *تفسير البرهان* ۱: ٤٦ وفيه: «لم يذكر فيه اسم الله».

و *تفسير أبي الفتوح الرازيّ* ۱: ۲۹ وفيه: «لم يبدأ ببسم الله».

و *الجامع الصغير* ۲: ۲۷۷ / ٦۲۸٤ وفيه: «لا يبدأ فيه ببسم الله أقطع».

و فى *سنن أبي ماجة* ۱: ٦۱۰، كتاب النكاح، الباب ۱۹، الحديث ۱۸۹٤، *النهاية* ۱: ۹۳ و *الدرالمنثور في التفسير بالمأثور* ۱:۱۲ و *الفقيه والمتفقه* ۲ : ۱۲۳ و *سنن الدارقطنيّ* ۱: ۲۲۹ و *تفسير كشف الأسرار* ۱: ۱۱ : « كلّ أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع».

وفى *تفسير الرازيّ* ۱: ۲۰۸، و*تفسير كشف الأسرار* ۱۰: ۷۸، و*تفسير الكشّاف* ۱: ۳، و*إحياء علوم الدين* ۱: ۱۸۵: «كلّ أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر».

وفى *مسند أحمد* ۲: ۳۵۹: «كلّ كلام – أو أمر– ذى بال لا يفتح بذكر الله عزّ وجلّ فهو أبتر، أو قال: «أقطع».

وانظر *الأذكار*: ۱۰۳. وراجع *طبقات الشافعيّة* ۱: ۲٤ تجد شرحاً مشبعاً حول ذلک .

۵. وفى «ب» المصدر: (أى الابتدائين).

٦. فى «ب»: (البسملة المتقدّم).

۷. *نهاية التقريب* ۱: ۲.

صورة الظرف؛ فالتسمية مقدّمة لفظاً، مؤخّرة حكماً، والحمد بالعكس؛ فكلّ منهما مبتدأ به من وجه،[۱] ثمّ أمر بالتأمّل.

ووجهه: أنّ المصدر المعرّف لايعمل عند جمهور النحاة خصوصاً إذا كان معموله مقدّماً، اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الظروف يكفي فيها أقلّ رائحة حتّى أنّ الحروف التي بمعنى الأفعال عملت بها وعليه قوله تعالى: «ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُون»[۲] حيث تعلّق «بنعمة ربّك» بها؛ لأنّه بمعنى: انتفى عنك الجنون بسبب نعمة ربّك هذا.

والأصحّ والأحسن أن يقال: لاتناقض بين الحديثين؛ لأنّ المراد بالاسم ذكر ما يدلّ على الذات وبالحمد ما يدلّ على صفة الكمال، وكلّما يدلّ على ذاته لايخلو عن الدلالة على اتّصافه تعالى بالكمال؛ لاشتهار الذات به وكلّما دلّ على اتّصاف الذات بالكمالات يدلّ بالالتزام على الذات فيكون الابتداء بكلّ منهما مستلزماً للابتداء بالآخر لا متباينا له.[۳]

وأيضاً يمكن أن يقال في هذا المقام: أنّ المراد بالابتداء أي الابتدائة العرفيّ الممتدّ، وهو ما يكون من حين الشروع إلى أخذ في المقصود، ولاشكّ في صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى، وقد أشير إليه آنفاً.

ويمكن أن يقال أيضاً: أنّ الباء في الحديثين للاستعانة، ولايخفى أنّ الاستعانة بشيء لاينافي الاستعانة بشيء آخر، فإنّه يمكن الاستعانة بشيئين في آنٍ واحد. وفيه نظر؛ لأنّ الابتداء في آنٍ مستعيناً بأمر ينافي الابتداء فيه مستعيناً بآخر، وإن يكن بين الاستعانتين تنافٍ وههنا كذلك؛ لأنّ الابتداء مستعيناً بالتسمية يوجد في آنٍ التلفّظ بها دون آنِ الابتداء مستعيناً بالتحميد وبالعكس.

---

۱. *نهاية التقريب* ۱: ۲.

۲. القلم: ۲.

۳. فی «ب»: (منافیاً)، وقال الفاضل المواطن العلّامة الغزنویّ المعروف بالمدرس الأفغانیّ ﷺ:
«ابتدأ بالتسمیهٔ أو التحمید اقتداءاً بالذکر الحکیم، وعملاً بقولی النبیّ الکریم ’ علی ما رواهما بعض علماء الدین القویم وهما: «کلّ أمر ذی بال لایبدأ فیه ببسم الله الرحمن الرحیم فهو أبتر» و«کلّ أمر ذی بال لایبدأ فیه بالحمدلله فهو أجذم». قد جاء فی بعض الروایات «لایبدأ فیه بذکر الله» وعلی هذا یمکن التوفیقً بین الحدیثین السابقین، بأن یراد بکلّ منهما الذکر المطلق لا خصوص «بسم الله الرحمن الرحیم»، ولا خصوص «الحمد لله»، وهذا من حمل المقیّد علی المطلق بإلغاء قیده ومحلّ حمل المطلق علی المقیّد إذا لم‌یکن المقیّد قیداً بقیدین متنافیین، أمّا إذا کان کذلک کما فی ما نحن فیه [أی *المطوّل*]؛ إذ أحدهما مقیّد بخصوص اسم الله، والآخر بخصوص حمده، فحینئذ یحمل المقیّد علی المطلق؛ لأنّ القیدین یتعارضان فیتساقطان ویرجع إلی المطلق علی ما بیّن فی الأصول إلیً آخره. *المدرّس الأفضل* ۱: ٤.

وأيضاً يمكن أن يكون الباء في الحديثين للملابسة ولاشكّ أنّ التلبّس بشيءٍ لاينافي التلبّس بشيء آخر؛ إذ المقصود منهما التيمّن والتبرّك إلى آخر الأمر المقصود فالتيمّن بأحدهما لاينافي التيمّن بالآخر، فيكون التيمّن مشتركاً بين التلبّسين؛ لأنّ الملابسة تطلق على معنيين؛

أحدهما: المقارنة والمصاحبة.

والثاني: اتّصال شيء بشيء.

والمراد هنا الثاني، فالحمدلة إذا اتّصلت بالبسملة لألبستها، والمتبرّك بالابتداء بهما معاً متلبّس بالتبرّك بهما معاً[1] فيكون أنّ الابتداء على وجه التبرّك هو آن التبرّك في الفعل المبدوّ بكماله، والإيراد المقدّم وارد هنا.

وأيضاً قال بعض المحقّقين: البدائة المذكورة في الحديثين بمعنى التقدّم، قال في *المُغرب*: بدأ بالشيء إذا قدّمه[2] فمعنى الحديثين «كلّ أمر ذي بال لم‌يقدّم عليه اسم الله فهو أبتر»، و«كلّ أمر ذي بال لم‌يقدّم عليه حمد الله فهو أجذم»؛ وحينئذٍ فلاوجه لتوهّم التعارض بينهما؛ إذ من الظاهر البيّن أنّه لاوجه لاستحالة الشيئين أو الأشياء على أمر واحد، فتأمّل في هذا المقام فإنّه مزالق الأقلام.

ثمّ اعلم أنّ الاسم إن أريد به اللفظ فالإضافة لاميّة والتيمّن بالاسم يدلّ على عظم المسمّى، وإن أريد به المسمّى فالإضافة بيانيّة، وإفخامه حينئذٍ لدفع توهّم الحمل على اليمين إذ هي في العرف لاتقع كذلك[3] فلايقال في اليمين: «أقسم باسم الله»، وإنّما يقال:«أقسم بالله».

و(الحمد) لغةً: الثناء باللسان على الجميل ولايحتاج إلى زيادة جهة التعظيم والتبجيل كما قيل؛ لأنّ الثناء على الجميل لايكون حقيقة باعثاً على السخريّة والاستهزاء والثناء عليه عين الثناء به وذكر اللسان بعد الثناء[4] لإطلاق الثناء على ما ليس باللسان كثناء الله

---

۱. قوله: (معاً) لم يرد فى «ب».

۲. *المغرب في ترتيب المعرب* ۱: ٦۰.

۳. *نهاية التقريب* ۱: ۲.

٤. فى هامش «ب»: (قوله: «وذكر اللسان بعد الثناء» جواب عمّا قيل: إنّ الثناء حقيقة يختصّ باللسان والحاصل أنّ ثناء الله تعالى على نفسه ليس بحمد حقيقة بل مجازاً فهو وإن لم يكن داخلاً فى الحمد لكن التصريح بإخراجه للإيضاح، منه رحمه الله).

على نفسه ولو مجازاً، ولمدخليّته في التنصيص على مقابلته للشكر،[١] كما ستعرف، وقد يخصّ الجميل بالاختياريّ فيكون أخصّ من المدح مطلقاً. وعليه إشكال[٢] في دفعه تكلّف.

واختياره على الشكر اللغويّ[٣] وهو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه لعموم متعلّقه إذ متعلّقه عامّ[٤] ومورده خاصّ والشكر على العكس[٥] فبينهما عموم من وجه؛ لجواز ترتيب الحمد على الفضائل ـ وهي المزايا التي لا تتعدّى ـ بخلاف الشكر؛ فإنّه يختصّ بالفواضل ـ وهي المزايا المتعدّية، أعني المواهب والعطايا ـ ولما سبق هذا.[٦]

وقد قال بعض المحقّقين:[٧] واعلم أنّ القول المخصوص ليس حمداً بخصوصه بل لأنّه دالّ على صفة الكمال ومظهر بها؛ ومن ثمّ قال بعض المحقّقين من الصوفيّة: «حقيقة

---

١. في هامش «أ» و«ب»: (فإن قيل: قد ورد عنه ﷺ ما شكر الله عبد لم‌يحمده، وذلك تدلّ على عدم تحقّق الشكر بدون الحمد؟

قلنا: قوله ﷺ محمول على نفى كمال الشكر لا أصله؛ لعدم استلزام نفى الأعمّ من وجه نفى الأخصّ، منه ﷺ).

[*عمدة القاري* ٢١: ٨٠؛ *تنبيه الخواطر ونزهة النواظر* ٢: ١٠٦].

٢. في هامش «ب»: (قوله: «وعليه إشكال» أمّا الإشكال ففى الحمد على الملكات النفسانيّة من العلم والشجاعة والحلم ونحوهما مع كونهما ليست اختياريّة، وأمّا الدفع فهو أنّ هذه الملكات يكون مبادى لأفعال جميلة اختياريّة فالحمد بالحقيقة على نفس تلك الأفعال ولايخفى ما فى هذا التأويل من التكلّف.

وأمّا الإشكال فى حمد الله على صفاته فهو مبنىّ على القول بزيادة الصفات، والحقّ أنّها عين الذات؛ إذ لو كانت زائدة فصدورها عنه إن كان بالإيجاب أم كونه موجباً فاعلاً فى البعض، وهو خلاف المجمع عليه، وإن كان بالاختيار لزم القسم فى الصفات التى يتوقّف عليها التأثير الاختيارىّ كالعلم والقدرة والإرادة وتمام التحقيق فى الكلام، منه طاب ثراه).

٣. في هامش «ب»: (اعلم أنّ المعروف بين الأدباء هو الحمد والشكر اللغويان، ولهذا حمل العبارات عليه، وإليه ميل الزمخشرىّ فى *الكشّاف*، منه نوّر الله مرقده).

٤. في هامش «ب»: (إذ هو شامل للاعتقاد وباتّصافه بصفات الكمال ونزاهة النقصان وللذكر اللسانىّ الدالّ على الاعتقاد والعمل بالجوارح الدالّ عليه أيضاً، منه قدّس الله روحه).

٥. في هامش «ب»: (أنّه مورده عامّ وهو اللسان، والجنان، والأركان،

فإن قيل: الشكر الجنان هو الاعتقاد وهو النسبة إلى الشاكر لا معنى لإنبائه وبالنسبة إلى غيره لاطّلاع له عليه فكيف يؤخذ فى تعريف الشكر الإنباء؟

قلنا: معنى الإنباء كون المنبئ بحيث لو عرف عرف المنبئ عنه ولا يقدح فيه الجهل بالمنبئ على صيغة اسم الفاعل والاعتقاد منبئ بالفعل؛ فتحقّق الحقيقة فيه، منه).

٦. *نهاية التقريب* ١: ٢.

٧. المراد به السيّد الشريف علىّ بن محمّد الجرجانىّ (ت ٨١٦هـ)، كما ذكره المصنّف ﷺ فى *مفتاح اللبيب في شرح التهذيب* : ٧.

الحمد إظهار الصفات الكماليّة وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل»[۱] وهو أقوى؛ لأنّ الأفعال التي هي آثار السخاوة مثلاً تدلّ عليها دلالة عقليّة قطعيّة لايتصوّر فيها تخلّف بخلاف الأقوال فإنّ دلالتها عليها وضعيّة قصديّة قد يتخلّف عنها مدلولها.

ومن هذا القبيل حمد الله وثنائه على ذاته وذلك أنّه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكناته لاتحصى ووضع موائد كرمه التي لاتتناهي وقد كشف عن صفات كماله وأظهرها بدلالة قطعيّة تفصيليّة غير متناهيّة فإنّ كلّ ذرّة من ذرّات الوجود تدلّ عليها ولايتصوّر في العبارات بمثل هذه الدلالات؛ ومن ثمّ قال : «لا أحصي ثناءاً عليك أنت كما أثنيت على نفسك».[۲]

وأمّا مفهومهما اصطلاحاً[۳]فهو: أنّ الحمد ليس عبارة عن قول القائل: «الحمد لله» بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعِم بسبب كونه منعماً، وذلك الفعل إمّا فعل القلب ـ أعني الاعتقاد باتّصافه بصفات الكمال والجلال ـ أو ذكر[٤]اللسان ـ أعني ذكر ما يدلّ عليه ـ أو فعل الجوارح ـ وهو الإتيان بأفعال دالّة على ذلك ـ.

والشكر ليس عبارة عن قول القائل: «الشكر لله»، كما يتوّهمه عوام الناس في الموضعين؛ بل صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق وأعطاه لأجله، كصرفه النظر إلى مطالعة مصنوعاته، والقلب إلى الفكر المرتّب عليها، والسمع إلى ما تلقّى ما ينبئ عن مرْضاته والاجتناب عن منهيّاته، ثمّ استعمال الآلات في امتثالها.[۵]

وعليه ورد قوله تعالى: «وَقَلِيلٌ مِنْ عِبادِيَ الشَّكُورُ»[٦] فالأقسام ستّة باعتبار النسب وتفصيلها أن يقال: لكلّ واحد من الحمد والشكر معنيان؛ لغويّ وعرفيّ فباعتبار النسبة بين الحمدين والشكرين قسمان وبين كلّ واحد من معنيي الحمد مع كلّ واحد من معنيي الشكر أربعة أقسام:

---

۱. *البحر الرائق* ۱: ٥٤٠.

۲. *الرواشح السماويّة*: ۲۸؛ *غوالي اللئالي* ٤: ١١٤.

۳. قائله قطب‌الدين الرازيّ كما ذكره المصنّف رحمه الله في *مفتاح اللبيب في شرح التهذيب*: ۱۱.

٤. في هامش «ب»: (فعل) بدلاً من(ذكر).

٥. *مفتاح اللبيب في شرح التهذيب*: ۱۰.

٦. سبأ: ۱۳.

الأوّل: النسبة بين الحمد اللغويّ والعرفيّ العموم من وجه؛ لاجتماعهما في الثناء باللسان في مقابلة الإنعام والإحسان، وصدق اللغويّ بدون العرفيّ في الوصف في مقابلة الفضيلة، وصدق العرفيّ العموم[1] بدونه في فعل القلب والجوارح.

الثاني: بين الشكر اللغويّ والعرفيّ العموم مطلقاً؛ لصدق اللغويّ على كلّ ما صدق عليه العرفيّ ـ أعني صرف الجميع ـ من غير عكس كلّي لصدق الشكر اللغويّ على كلّ واحد من فعل القلب واللسان وأفعال الجوارح دون الشكر العرفيّ.

الثالث: بين الحمد والشكر اللغويّين العموم من وجه وقد عرفته.

الرابع: بين الحمد اللغويّ والشكر العرفيّ العموم مطلقاً بحسب الوجود[2] دون[3] الصدق والحمد؛ لأنّ صرف الجميع يشمل الثناء باللسان من غير عكس وهو ظاهر.

الخامس: بين الحمد العرفيّ والشكر اللغويّ مساواة[4] كما عرفت وإنْ قيّدنا النعمة في اللغويّ بوصلها[5] إلى الشاكر كما قيل فبينهما العموم[6] مطلقاً[7] لصدق الحمد العرفيّ على كلّ ما صدق عليه الشكر اللغويّ من غير عكس؛ لصدق العرفيّ أيضاً بدونه في مقابلة[8] النعمة الواصلة إلى غير الشاكر.

---

۱. قوله: (العموم) لم يرد فى «ب».

۲. فى هامش «ب»: (لأنّ الحمد صرف اللسان فقط، وهو جزء من صرف الجميع؛ فلا يحمل عليه لامتيازه فى الوجود غير سائر أجزائه، منه طاب مرقده).

۳. فى «ب»: (ومن) بدلاً من (دون).

٤. فى هامش «ب»: (لا يخفى أنّ المساواة باعتبار الوجود لاباعتبار المفهوم؛ إذ مفهومهما واحد فهما مترادفان، ومن هذا القبيل قولهم: القضيّة الضروريّة أخصّ من الدائمة مع تنافيهما بحسب المفهوم، فتأمّل، منه عطّرالله مرقده).

۵. فى «ب»: (بوصولها).

٦. فى هامش «ب»: (قيل: النسبة بالعموم المطلق بين العرفيّين أيضاً إنّما تصحّ بحسب الوجود دون الحمل لأنّ الحمد كصرف القلب مثلاً فيما خلق لأجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لا امتيازه فى الوجود عن سائر أجزائه. قيل: إنّ هذا غلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه فإنّ ما ليس محمولاً على ذلک الصرف ما هو صدق عليه الحمد، أعنى صرف القلب وحده لا مفهومه المذكور.

لايقال: صرف الجميع أفعال متعدّدة فلا يصدق عليه أنّ فعل واحد.

لأنّا نقول: هو فعل واحد قد تعدّد متعلّقه فلاينافى وصفه بالوحدة، كما يقال: صدر عن زيد فعل واحد، وهو ضرب القوم مثلاً، وتحقيقه: إنّ المركّب قد يوصف الوحدة الحقيقة كبدن واحد، والاعتباريّة كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثانى وهو واضح تأمّل، منه قدّس سرّه).

۷. فى هامش «ب»: (فالحمد أعمّ مطلقاً، إذ لايلزم فيه أن يكون فى مقابلة نعمة تصل إلى الحامد بخلاف الشكر، منه ﷺ).

۸. فى «ب»: (مقابله).

السادس: بين الحمد والشكر العرفيّين العموم مطلقاً كالنسبة بين الشكر اللغويّ والعرفيّ وذلك ظاهر.[۱]

واعلم أنّه قد اختلف الناظرون في معنى اللام في «الحمد». وتوضيح المقام يحتاج إلى بسط في الكلام، وهو أنّ «لام» التعريف إذا دخلت على كلمة اسميّة فإمّا أن يكون المقصود بها الإشارة إلى نفس مفهوم المسمّى من حيث هو هو وذلك «لام» الجنس، وتسمّى «لام» الحقيقة، أوالإشارة إلى المفهوم من حيث تحقّقه في ضمن جميع الأفراد وذلك «لام» الاستغراق، أو بعضها معيّناً وذلك «لام» العهد الخارجيّ، أو غير معيّن وذلك «لام» العهد الذهنيّ؛ فذهب بعضهم: أنّ اللام في «الحمد» للجنس وإليه تنظر عبارة *المطوّل*[۲] وهي أنّ المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال هو الجنس لاسيّما في المصادر، وعند خفاء القرائن للاستغراق.

وأيضاً اللام لاتفيد سوى التعريف والاسم لايدلّ إلّا على مسمّاه فإذن لايكون ثمّة استغراق وإليه ذهب صاحب *الكشّاف*[۳] ووجّه الشريف[٤] بأنّ: دلالة اللفظ على الجنس

---

۱. *نهاية التقريب* ۱: ۳.

۲. *المطوّل* : ٦.

۳. جارالله هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ المعتزليّ، أستاذ فنّ البلاغة، صاحب المصنّفات المعروفة: «*أساس البلاغة*»، و«*الأنموذج*»، و«*أطواق الذهب*»، و«*الفائق*»، و«*أعجب العجب شرح لامية العرب*»، و«*الكشّاف عن حقائق التنزيل*» وهذا الكتاب أشهر مصنّفاته، وقد اعتنى به الفضلاء وقيل فى مدحه:

إنّ التفاسير فى الدنيا بلا عدد * وليس فيها لعمرى مثل كشّاف

إن كنت تبغى الهدى فالزم قرائته * فالجهل كالداء والكشّاف كَالشّافى

ونسب إليه:

كثر الشكّ والخلاف فكلّ * يدّعى الفوز بالصراط السوىّ

فاعتصامى بلا إله سواه * ثمّ حبّى لأحمد وعلىّ

فاز كلبٌ بحبّ أصحاب كهف * كيف أشقى بحبّ آل النبىّ

سافر إلى مكّة وجاور بها زماناً ولقّب جارالله، يحكى أنّه سقطت إحدى رجليه من ثلج أصابه فى بعض الأسفار. ولـمّا قدم الزمخشرىّ بغداد توفّى بجرجانيّة خوارزم بعد رجوعه من مكّة المعظّمة ليلة عرفة سنة ۵۳۸، *الكنى والألقاب* ۲: ۲۹۸.

٤. الشريف هو: المير سيّد علىّ بن محمّد بن علىّ الحسينىّ الحنفىّ الأسترآبادىّ، كان متكلّماً بارعاً عجيب التصرف كثير التحقيق ماهراً فى الحكمة والعربيّة، صاحب المصنّفات والحواشى والشروح المعروفة منها: حاشيته على أوّل تفسير الكشاف، وعلى *المطوّل*، وعلى شرح *الكافية*، و*شرح الشمسيّة*، وعلى *شرح المطالع*، وغير ذلک، وله شرح على *مواقف* القاضى عضد الإيجى فى علم أصول الكلام، وهو كتاب مشهور .

كان المحقّق الشريف معاصراً للمحقّق التفتازانىّ وجرت بينهما مناظرات طويلة، وعدّه القاضىّ نورالله من حكماء الشيعة وعلمائها واستشهد على ذلک بتنصيص تلميذه السيّد محمّد نوربخش والشيخ محمّد بن أبى‌جمهور

وعلى اختصاص[۱] الحمد بالله سبحانه وتعالى لايحتاج فيها إلى الاستعانة بالمقام مع أنّ اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص الأفراد ويؤدّي مؤدّاه، فلا حاجة ههنا في تأدية ما هو المقصود، وهو انتفاء المحامد[۲] عن غيره تعالى وثبوتها له إلّا أن يزاد على الجنس معنى زائد إستعان[۳] فيه بالقرائن والأحوال[٤]

الأحسائيّ بتشيّعه، وأمّا ابنه السيّد شمس الدين محمّد فهو شيعيّ بخلاف ابنه الميرزا مخدوم فإنّه سنّيّ، بل ناصبيّ، وردّ على الشيعة بكتاب *نواقض الروافض* الذى ردّ عليه القاضيّ نور الله بكتاب *مصائب النواصب* والشيخ أبو عليّ الحائريّ بـ *عذاب النواصب* وله ابن فاضل من علماء الشيعة، توفّى السيّد الشريف فى شيراز سنة ۸۱٦، *الكنى والألقاب* ۲: ۳٦۰.

۱. فى هامش «ب»: (قد طبق شرّاح *الكشّاف* ومن تلاهم على إفادة «اللام» فى الحمد للاختصاص، وأورد عليه إنّ اللام عليه إنّما تدلّ على الاختصاص بمعنى التعلّق الخاصّ لا بمعنى الانحصار أنّهم لما أرادوا أن تجتمعوا بين تعلّق الملكيّة التى بين المال وزيد مثلاً والتعلّق الذى بين الفرس والسرج فى أمر يعمّهما فإنّ مدلول اللام أعمّ عبّروا عنه بالاختصاص ليعمّ التمليك، وقسّموه إلى الملك وغيره ولم يريدوا به الانحصار يدلّ على ذلك أنّهم لم يعدّوه من طرق الحكماء عدّوا سائر الحروف المشعرة بالفطر منها وأنّ قولك: «المالُ لزيد» لو كان دالّاً على قصر المال إلّا لزيد مفيد الحصر المال فى صيغة الإنحصار فى زيد لا حصر المال فى زيد لحصول هذا المعنى.

قيل: ورودها أوّلاً ولكان قولك: «لله الحمد» مفيد القصر الحمد على الاختصاص بالله لا قصره على الله؛ لأنّ قولك: «الحمد لله» لـمّا كان دالّاً على اختصاص الحمد به بمعنى كونه مقصوراً عليه لم يكن تقديم الظرف مفيداً لهذا الاختصاص الحاصل بدونه بل لقصر ذلك الاختصاص على المبتدأ واللازم منتف، كيف لا وصاحب *الكشّاف* نفسه قد قال: فى [تفسير] سورة التغابن: قدّم الظرفان فى قوله تعالى: ﴿له الملك ولَه الحمد﴾ ليدلّ تقديمهما على معنى اختصاص الملك، والحمد لله عزّ وجلّ، وهذا صريح فى أنّ هذا الحصر لم يكن بدون التقديم إذ لو كان خاصّاً بدونه لم يكن التقديم مفيداً لهذا الحصر؛ لأنّه حينئذ يكون هذلاً بجوهر الكلام لاشتماله على اللام بل كان مفيداً لقصرهما على هذا الإنحصار وذلك ليس مقصوداً قطعاً مع أنّه ما صرّح به.

وأجيب: بأنّ لام الاختصاص وإن لم يدلّ لغةً ولا عرفاً عامّاً على التخصيص إلّا أنّه ربّما خصّصه العرف الخاصّ بالتخصيص وفى قولهم: «المال لزيد» و«السرج للفرس» أريد مال المعيّن المخصوص فيكون لام التعريف للعهد، وإذا كان للجنس كان مدلول اللام اختصاص الجنس على أنّ ما ذكره من الوجوه الدالّة على عدم التخصيص مردود أيضاً؛

أمّا أوّلاً: فلأنّ ما نقله من التقسيم يقتضى الاختصاص واختياره فهو غير مطابق وإلّا فغير مفيد.

وثانياً: فلأنّ ما أشار إليه بقوله: يدلّ على ذلك إلى آخره لايفيد إلّا إذا كان الغرض حصر طرق الحصر ذلك ممنوع.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ قوله: فى بيان الملازمة لأنّ قولك: زيداً غير مسلم لايجوز أن يكون تأكيداً للحصر باستفادة من. وقوله: صاحب ف قدحه انتهى لايدلّ على أنّ الاختصاص لا يفهم إلّا من التقديم ولم لايجوز أن يكون مفهوماً ومن اللام تأكيداً أو تنصيصاً، منه عطّر الله مرقده).

۲. فى «ب»: (حامد).

۳. فى «ب»: (يستعان).

٤. حاشية السيّد الشريف المطبوعة بهامش *المطوّل*: ۷.

وذهب بعضٌ آخر: إلى أنّها للاستغراق وأوضحه الشريف في *حاشية المطوّل*[۱] رادّاً على مصنّفه بأنّ المتبادر إلى الفهم من اسم الجنس المعرّف باللام في المقامات الخطابيّة والشائع هناك إنّما هو الاستغراق سواء كان مصدراً أو غيره والمقام الخطابيّ المقتضي للمبالغة أدلّ دليل وأعدل شاهد على الاستغراق، وأيّ معنى يكون أولى بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله سبحانه وتعالى، فقرينة الاستغراق كـ«نارٍ على علمٍ» انتهى.[۲]

ويضعّف الأوّل بأنّ انحصار المحامد فيه تعالى يتوقّف حينئذٍ على النظر إلى «اللام» الجارّة، ودعوى كونها تقتضي الاختصاص الحقيقيّ والقول بأنّ اختصاص الحمد به تعالى يقتضي انتفائه عن غيره بحيث لايوجد فيه؛ لا من حيث هو هو، ولا من حيث الوجود في ضمن الفرد حتّى يكون المعنى أنّ جنس الحمد مخصوص بالله تعالى اختصاصاً حقيقيّاً لم‌يوجد فرد من أفراده في غيره؛ إذ لو وجد فرد من أفراده في الغير لزم[۳] وجود الجنس في ذلك الغير في ضمن هذا الفرد فلايكون مخصوصاً به مع أنّ المفروض هو الاختصاص وإذا لم‌يوجد فرد من أفراده في غيره لزم حصر المحامد فيه فلايكون «لام» التعريف صريحاً في ما هو الغرض.

ويقوّى الثاني بأنّ إرادة الاستغراق وإن احتاجت إلى الاستعانة بالقرائن والأحوال لكن تكون حينئذٍ اختصاص أفراد الحمد مصرّحاً به بخلافه على الأوّل؛ لأنّه إذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوماً ضمنيّاً والأوّل أولى.

وما يقال من: أنّ الاختصاصين متلازمان[٤]؛ لأنّه إن كان المقصود اختصاص الجنس فالأمر ظاهر وإن كان اختصاص الأفراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه وسلوك طريقة البرهان فنٌّ من البلاغة فمعارض بمثله والاستعانة بالمقام أولى من الاستعانة[۵] باللام لتوقّفها على ذلك الكلام.[٦]

---

۱. فی «ب»: (حاشیته).

۲. حاشیة السیّد الشریف المطبوعة بهامش *المطوّل*: ۸.

۳. فی «ب»: (أمّ) بدلاً من (لزم).

٤. فی «ب»: (مثلاً زمان) بدلاً من (متلازمان).

۵. فی «ب» زیادة: (بالاستعانة).

٦. حاشیة السیّد الشریف المطبوعة بهامش *المطوّل*: ۷.

وحديث أنّ «اللام» للتعريف والاسم لايدلّ إلّا على مسمّاه لايتّضح به وحده اختيار الجنس في هذا المقام ولاينفي إرادة الاستغراق وإلّا لم‌يتصوّر استغراق مع المفرد المحلّى باللام التي للجنس في موضع من موارد الاستعمال وبطلانه ظاهر. فظهر لك أنّ الحكم بأنّ النزاع لفظيّ غير مرضيّ؛ فإنّ القائل بالاستغراق يدّعي التصريح بحصر المحامد في الذات الأقدس ولاينظر إلى اللام الجارّة وجعلها للاختصاص الحقيقيّ، وأمّا القائل بالجنس فهو يدّعي اختصاص المحامد به بطريق الاستدلال، والذي ينبغي أن يقال: إنّ الحامد[1] إن كان غرضه التصريح بثبوت المحامد كلّها لله من غير الاستعانة بشيء آخر فالأوضح هو الاستغراق وإن كان غرضه الإشعار بحصر[2] المحامد فيه تعالى ولو بالاستعانة بشيءٍ آخر فالمناسب هو الجنس.

بيان ذلك: أنّ الاستغراق يدلّ على أنّ كلّ فرد من أفراد الحمد من الأزل إلى الأبد فهو لله تعالى وهذا صريح بحصر المحامد فيه وأنّ الجنس يدلّ على ثبوت الحمد له وهذا ليس صريحاً في حصر المحامد فيه، بل لابدّ من الاستعانة باللام الجارّة ومن جعلها للاختصاص[3] كما سمعت.

فإن قلت: جعل المحامد بأسرها منحصرة به تعالى على التقديرين ينافي قاعدة أهل الحقّ من أنّ أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى فلايكون جميع المحامد راجعة إليه.

قلنا: لا منافاة؛ إمّا لأنّهم[4] لايمنعون أنّ تمكين العباد وأقدارهم على أفعالهم الحسنة التي يستحقّ بها الحمد من الله فالحمد بهذا الاعتبار راجع إليه؛ أو لأنّ ماعدا محامده تعالى بمنزلة العدم إذ لا اعتداد بمحامد غيره بالقياس إلى محامده.

---

۱. فى «أ»: (المحامد).
۲. فى «ب»: (يحصر).
۳. فى «ب»: (بالاختصاص).
٤. فى المصدر: (أنّهم).

وذهب ثالث إلى أنّها للعهد الخارجيّ بمعنى أنّ الحمد الكامل الذي حمد الله تعالى به نفسه وحمده به أنبيائه وأوليائه مختصّ به والعبرة بحمد أولئك.

تنبيه: قال المقداد[1] في *التنقيح*: إنّ الكلمة الإسميّة تدلّ على المفهوم؛ لظهور كونها موضوعة بإزائه فإذا قصد من «لام» التعريف المفهوم، كانت «لام» التعريف تأكيداً لما يستفاد من الكلمة الإسميّة لا تأسيساً لفائدة أخرى.[2] وهو غير جيّد؛ لأنّ «لام» التعريف إنّما تدلّ على الإشارة إلى المفهوم كما عرفت وهذه الفائدة لاتستفاد من الكلمة الاسميّة؛ لظهور أنّها موضوعة للمفهوم لا للإشارة إلى المفهوم فاللام حينئذٍ لاتكون تأكيداً لما يستفاد من الكلمة الإسميّة. ويؤيّد هذا قولهم: «اسم الجنس[3] موضوع لكلّ فرد من الأفراد الحقيقيّة الذهنيّة» وعلم الجنس للإشارة إلى الحقيقة الذهنيّة.

---

۱. هو الشيخ الأجل أبو عبدالله المقداد ابن عبدالله بن محمّد بن الحسين بن محمّد السيوريّ الحلّيّ الأسديّ الغرويّ، كان عالماً فاضلاً فقيهاً محقّقاً مدقّقاً.
له كتب منها: *شرح نهج المسترشدين في أصول الدين*، و *كنز العرفان في فقه القرآن*، و *التنقيح الرائع في شرح مختصر الشرائع*، و *شرح الباب الحادي عشر*، و *شرح مبادئ الأصول* ، و *شرح ألفيّة الشهيد*، و *نضد القواعد* رتّب فيه قواعد الشهيد رحمه الله، و *شرح فصول* الخواجة نصيرالدين، و *اللوامع في الكلام* إلى غير ذلک .
يروى عن الشيخ الشهيد محمّد بن مكّيّ العامليّ رحمه الله ويروى عنه محمّد بن شجاع القطّان الحلّيّ، كان فراغه من شرح *نهج المسترشدين* سنة ۷۹۲هـ
وأجاز لبعض تلاميذه فى جمادى الآخرة سنة ۸۲۲ هـ توفى سنة ۸۲٦ هـ والسُيوريّ بضم السين مع الياء المخففة التحتانيّة نسبة إلى سُيور، وهى قرية من قرى الحلّة، *الكنى والألقاب* ۳: ۱۰.

۲. قوله: (وعلم الجنس للإشارة إلى الحقيقة الذهنيّة) لم يرد فى «أ».

۳. فى هامش «ب»: (قلت: اسم الجنس كأسد موضوع للماهيّة مع وحدة لا بعينها ويسمّى فرداً منتشراً وأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه، أمّا علم الجنس كأسامة فموضوع للحقيقة المتّخذة فى الذهن فإذا أطلقتها على الواحد وإنّما أردت الحقيقة ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدّد ضمناً.
وقيل: إنّ اسم الجنس أيضاً موضوع للماهيّة من حيث هى هى وعلى هذا كلّ من اسم الجنس وعلمه موضوع للحقيقة المتّخذة فى الذهن وإنّما افترقا من حيث أنّ علم الجنس يدلّ بجوهره على كون تلك الماهيّة والحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما أنّ الأعلام الشخصيّة تدلّ بجوهرها على كون الأشخاص معهودة له، وأمّا اسم الجنس فلايدلّ على ذلک بجوهره بل بالآلة كانت، منه نوّر الله ضريحه).

(لله) هو اسم لذات الواجب الوجود بالذات الخالق لكلّ شيء وهو جزئيّ حقيقيّ لا كلّيّ انحصر في فرد وإلّا لما أفاد قولنا: «لا إله إلّا الله» التوحيد؛ لأنّ المفهوم الكلّيّ من حيث هو يحتمل الكَثرة.

قيل: لوكان جزئيّاً حقيقيّاً لما حَسُنَ الإخبار عنه بالأحديّة في قوله تعالى: «قُلْ هُوَ الله أَحَد»[1] للزوم التكرار.

وأجيب: بأنّ الجزئيّ إنّما ينفي الكثرة الخارجيّة والتعدّد الذاتي كـ«زيد» مثلاً وهو مرادف للواحد وليس فيه إلّا نفي الشريك المماثل مع جواز الكثرة بحسب أجزائه وصفاته بخلاف الأحد فإنّه يقتضي نفي التعدّد والكثرة فيه مطلقاً حتّى في الصفات فإنّها اعتبارات ونسب لا وجود لها في الخارج وإليه أشار أميرالمؤمنين عليه السلام بقوله: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه»،[2] وله أيضاً جواب آخر.[3]

والجارّ والمجرور ظرف مستقرّ[4] مرفوع المحلّ على أنّه خبر لقوله: «الحمد» وهو في الأصل ظرف لغو؛ لأنّه من المصادر التي تنتصب بأفعال مضمرة. وعدل عن النصب إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبات. وقدّم الحمد لاقتضاء المقام مزيد الاهتمام وإن كان

---

۱. الإخلاص: ۱.

۲. فى *نهاية التقريب*: (إجلاله)، و فى «أ» «ب»: (جلاله)، والصحيح ما أثبتناه، انظر: *منهاج البراعة* ١٦: ١١٢؛ *نهج‌البلاغة* خطبة (١).

۳.فى هامش «ب»: (هو أنّ تلك المعارضة إنّما تتمّ لو جعلنا «هو» ضمير الشأن و«الله» أحداً مبتدءاً وخبراً فى موضع خبر «هو» وليس ذلک بمتعيّن؛ لجواز كون هو مبتدأ بمعنى المسئول عنه؛ لأنّهم قالوا: ربّک يا محمّد من نحاس أم من ذهب فعلى هذا يجوز أن يكون «الله» خبر المبتدأ و«أحد» بدلاً منه وحينئذٍ فلايلزم من تساويهما فى المعنى انتفاء كونه جزئيّاً حقيقيّاً والله أعلم، منه رحمه الله).

٤. فى هامش «ب»: (المستقرّ بفتح القاف ما كان متعلّقه عامّاً واجب الحذف كالواقع خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً كالاستقرار والكون المطلق ونظائرهما، سمّى بذلک لاستقرار الضمير فيه، والأصل مستقرّ فيه حذف لفظة «فيه» تخفيفاً أو لتعلّقه بالاستقرار العامّ. واللغو: ما كان متعلّقه خاصّاً سواء فى ذلک حذف أم لا، سمّى بذلک لكونه فارغاً من الضمير فهو لغوٌ وملغى، كذا ذكره جماعة من النحاة، منه طاب مرقده).

ذكر الله أهمّ في نفسه،[۱] والجملة خبريّة لفظاً، إنشائيّة معنىً؛ لحصول الحمد بالتكلّم بها أو موضوعه شرعاً للإنشاء وأنت خبير بأنّه إذا كان نفس الحمد والشكر من النعم أيضاً لم‌يكن لأحد الإتيان بهما على التمام والكمال؛ لاستلزامه تسلسل الأفعال.[۲] كما لا يخفى على ذي طبع سليم.[۳]

۱. فی هامش فی «أ» «ب» : (فإنّ الأهميّة باعتبار المقام أقوى من الأهميّته الناشئة من الشرف الذاتی علی أنّ لفظ «الحمد» ههنا مسند إليه فيكون مقدّماً؛ لأنّه الركن الأعظم من الكلام، وأيضاً الحمد ههنا نائب مناب العامل فكما أنّ العامل مقدّم فكذا ما ينوب منابه، وأيضاً ذلک هو الموافق لأسلوب الكتاب المجيد. والتعبير عن الذات الأقدس بلفظ الجلالة نظراً إلى أنّه العلم دون سائر الأسماء والصفات وتنبيهاً على أنّه المستحقّ لجميع صفات الكمال؛ إذ هو اسم للذات المستجمعة لجميع المحامد، منه ﷻ).

وفی هامش «ب» زيادة: (ولموافقته أيضاً، ويتلخّص من هذا أنّ جميع اسم يمكن تعليله بموافقة الكتاب ... ورعاية قواعد الاقتباس كما تقرّر فی البديع، ثمّ لايخفی عليک أنّ اختصاص الحمد بالذات المستفاد من العبارة من قبيل قصر الموصوف على الصفة، ومعناها: أنّ الحمد مخصوص بالاسم بكونه لله عزّ وجلّ متجاوز عنه إلى الاتّصاف بكونه).

۲. *نهاية التقريب* ۱: ۳ـ٤.

۳. فی «ب» زيادة: (ذوق مستقيم)، و(قد فرغ من نسخه مؤلّفه نعمة الله بن عبد الله الحسينیّ الجزائریّ فی دار السلطنة إصفهان ـ حرّسها الله من الإعواز ـ ، فرغ من تسويدها حاجی محمّد الشوشتریّ فی شوّال ۱۲۸۷).

وفی «أ»: (كتبه أحمد بن الحسين بن محمّد بن الحسين بن عبدالكريم بن محمّدجواد بن عبدالله بن نورالدين بن نعمةالله الموسویّ الجزائریّ الشوشتریّ النجفیّ، ۷ ربيع الآخرة، سنة ۱۳٤۱) .

منابع

۱. *القرآن الکریم*.

۲. *الأذکار النوویّة*، یحیی بن شرف النوویّ الدمشقیّ(ت ۶۷۶ه)، دارالفکر، بیروت.

۳. *إحیاء علوم الدین*، أبوحامد الغزالیّ(ت ۵۰۵ه)، دارالکتاب العربیّ، بیروت.

۴. *البحر الرائق*، حافظالدین النسفیّ(ت ۷۱۰ه)، الشیخ زکریا عمیرات، دارالکتب العلمیّة، بیروت.

۵. *البرهان في تفسیر القرآن*، السیّد هاشم الحسینیّ البحرانیّ (ت ۱۱۰۷ هـ)، مؤسسة البعثة، قم المقدّسة.

۶. *تفسیر الرازیّ*، فخرالدین الرازیّ (ت ۶۰۶ هـ)، الطبعة الثالثة.

۷. *تفصیل وسائل الشیعة إلی تحصیل مسائل الشریعة*، الشیخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت ۱۱۰۴ هـ)، مؤسسة آل البیت علیهم‌السلام لإحیاء التراث، قم المقدّسة.

۸. *تنبیه الخواطر ونزهة النواظر*، ورّام بن أبي‌فراس المالکیّ الأشتریّ(ت ۶۰۵ه)، دارالکتب الإسلامیّة، طهران.

۹. *الجامع الصغیر في أحادیث البشیر النذیر*، عبدالرحمن بن أبي‌بکر السیوطیّ(ت۹۱۱ه)، دارالفکر، بیروت.

۱۰. *حاشیة السیّد الشریف المطبوعة بهامش المطوّل*، مسعود بن عمر التفتازانیّ (ت۷۹۲ه)، میر سیّد علیّ بن محمّد الجرجانیّ(ت ۸۱۶ ه)، مکتبة الداوریّ، قم المقدّسة.

۱۱. *الدرالمنثور في التفسیر بالمأثور*، عبدالرحمن بن أبي‌بکر السیوطیّ (ت ۹۱۱ه)، دار الفکر، بیروت.

۱۲. *الرواشح السماویّة*، المحقّق الداماد (ت ۱۰۴۱ هـ)، غلام‌حسین قیصریّه‌ها، نعمة الله الجلیليّ، دار الحدیث، قم المقدّسة.

۱۳. *روض الجنان وروح الجنان في تفسیر القرآن*، حسین بن علیّ بن محمّد بن أحمد الخزاعيّ النیشابوريّ (ق ۶ هـ)، محمّدجعفر یاحقيّ/ محمّدمهدی ناصح، العتبة المقدّسة الرضویّة، مشهد المقدّسة.

۱۴. *سنن ابن‌ماجة*، محمّد بن یزید القزوینيّ، (ت ۲۷۵ه)، محمّدفؤاد عبدالباقيّ، دارالفکر، بیروت.

۱۵. *سنن الدارقطني*، عليّ بن عمر الدارقطنيّ(ت ۳۸۵ه)، مجديّ بن منصور بن سيّد الشورى، دارالكتب العلميّة، بيروت.
۱۶. *طبقات الشافعيّة الكبرى*، عبدالوهاب بن عليّ بن عبدالكافيّ السبكيّ (ت ۷۷۱ه)، محمود محمد الطناحيّ/ عبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت.
۱۷. *عمدة القاري*، العينيّ (ت ۸۵۵ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
۱۸. *غوالي اللئالي العزيزيّة في الأحاديث الدينيّة*، محمّد بن عليّ بن إبراهيم الأحسائيّ(نحو ۹۰۰ه)، مجتبى العراقيّ، مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، قم المقدّسة.
۱۹. *فهرس التراث*، محمّدحسين الحسينيّ الجلاليّ، محمّدجواد الحسينيّ الجلاليّ، دليل ما، قم المقدّسة.
۲۰. *فهرستگان نسخه‌های خطي إيران(فنخا)*، مصطفى درايتى، مكتبة الوطنيّة، تهران.
۲۱. *فهرستواره دست‌نوشت‌های إيران(دنا)*، مصطفى درايتى، مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ، تهران.
۲۲. *الكافي*، محمّد بن اليعقوب الكلينيّ (ت ۳۲۹ هـ)، عليّ أكبر الغفّاريّ، دار الكتب الإسلاميّة، تهران.
۲۳. *الكشّاف*، محمود بن عمر الزمخشري(ت ۵۳۸ هـ)، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر.
۲۴. *الكنى والألقاب*، الشيخ عباس القميّ (ت ۱۳۵۹ هـ)، محمدهادي الأمينيّ، مكتبة الصدر، تهران.
۲۵. *المدرّس الأفضل*، محمّد عليّ المدرّس الأفغانيّ (ت ۱۴۰۶ هـ)، دار الكتاب، قم المقدّسة.
۲۶. *مسند أحمد*، أحمد بن حنبل (ت ۷۴۱ هـ)، دار الصادر، بيروت.
۲۷. *مفتاح‌اللبيب في شرح‌التهذيب*، السيّد نعمةالله بن عبدالله الجزائريّ(ت۱۱۱۲هـ)، الرقم:۱۱۳۱۳، نسخة في مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدّسة.
۲۸. *المغرب في ترتيب المعرب*، ناصر ابن عبدالسيّد المطرّزيّ(ت۶۱۰ هـ)،محمود الفاخوريّ/ عبد الحميد المختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب.
۲۹. *نهايةالتقريب في شرح‌التهذيب*، عبدالنبيّ بن سعدالدين الأسديّالجزائريّ(ت۱۰۲۱ه)، الرقم: ۳۳۶، نسخة في مكتبة آيةالله الحكيم العامّة، النجف الأشرف.
۳۰. *النهاية في غريب الحديث والأثر*، المبارك بن محمّد الجزريّ (ت ۶۰۶ هـ)، محمود محمّد الطناحيّ/ طاهر أحمد الزاويّ، مؤسسة إسماعيليان، قم المقدّسة.